الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محضر جلسة

لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

عـــــدد 03

- **تاريخ الاجتماع:** الخميس 03 نوفمبر 2023.

- **جدول الأعمال** الاستماع الى ممثلي رئاسة الحكومة المكلفين بملف الرقمنة حول مدى التقدم في انجاز برنامج الإدارة الالكترونية.

- **الحضور:**

- الحاضرون: (08)

- المتغيبون: (01)

- المعتذرون:(01)

- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (05)

- **ساعة افتتاح الجلسة:** العاشرة صباحا (00: 10).

- **ساعة رفع الجلسة:** الثالثة بعد الزوال (00: 15).

المداولات:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الخميس 03 نوفمبر 2023 استمعت خلالها الى ممثلي رئاسة الحكومة المكلفين بملف الرقمنة حول مدى التقدم في انجاز برنامج الإدارة الالكترونية.

وافتتح الجلسة السيد رئيس اللجنة مؤكدا على الأهمية البالغة لملف الرقمنة ودوره في مكافحة الفساد وإرساء الحوكمة الرشيدة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبيّن أن هذه الجلسة تندرج في إطار الاطلاع على برنامج رئاسة الحكومة في هذا المجال وبحث السبل الكفيلة للتعاون بين الوظيفيتين التشريعية والتنفيذية لتجاوز العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.

إثر ذلك أُحيلت الكلمة للسيدات والسادة الضيوف حيث أوضحت السيدة سناء الوسلاتي، المديرة المكلفة بتسيير وحدة الإدارة الالكترونية أنه سيتولى كل ممثل عن مختلف هياكل رئاسة الحكومة تقديم مداخلة حول رقمنة الخدمات الإدارية في مجال اختصاصه. وأضافت أن الرقمنة تعتبر من بين الأولويات التي تعمل الحكومة على إيلاءها عناية قصوى من حيث المتابعة والتنفيذ خاصة أنها ستتيح للإدارة تنويع آليات الانصات وتطوير قنوات التواصل مع المتعاملين معها قصد تعزيز ثقتهم ودعم مشاركتهم الفعّالة في تحسين جودة الخدمات الإدارية وتحسين مناخ الاستثمار. كما ستساهم في تكريس مبادئ الحكومة المفتوحة وذلك من خلال استعمال التكنولوجيات الحديثة لدعم الديمقراطية التشاركية وتكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمسائلة.

ثم استعرضت أهم الأهداف المنشودة في هذا المجال والمتمثلة في المرور من الإدارة التي تعتمد فقط على الوسائل التكنولوجية الأولية وصولا إلى استعمال التكنولوجيات المتطورة وشبكات الاتصال والتواصل لتصبح إدارة مفتوحة ومتجددة وذلك عبر:

- تقديم خدمات إدارية مرقمنة وذات جودة عالية تتوفر فيها مقوّمات النجاعة والسرعة والشفافية،
- تطوير أساليب عمل الإدارة من خلال توظيف التكنولوجيات المتاحة لتوفير خدمات على الخط سهلة النفاذ لكل الأفراد بطريقة متكافئة وبدون تكلفة،
- تعزيز ثقة المواطن في الإدارة.

وبخصوص وحدة الإدارة الالكترونية، بيّنت أنها تضطلع بمهام متابعة مشاريع الإدارة الإلكترونية والتنسيق بين الهياكل العمومية المتدخلة في المجال وذلك حسب الأمر المحدث لها عدد 1894 لسنة 2005 المؤرخ في 5 جويلية 2005. كما تتولّى الإشراف على برنامج الحكومة المفتوحة.

كما تطرقت المديرة المكلفة بتسيير وحدة الإدارة الالكترونية الى برامج رقمنة الإدارة والمتمثلة في:

- المشروع الأول: متابعة مشاريع رقمنة الإدارة ووضع الخدمات الإدارية على الخط
- المشروع الثاني: متابعة مواقع الواب العمومية وتقييمها
- المشروع الثالث: وضع مرجعية تتعلق بضبط معايير ومواصفات تطوير الخدمات الإدارية على الخط
- المشروع الرابع: تطوير بوابة الخدمات الموحدة للمواطن «One stop shop»
- المشروع الخامس: إرساء مركز تعاون تونسي كوري في مجال الإدارة الإلكترونية
- المشروع السادس: المشاركة في تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة برقمنة الإدارة
- المشروع السابع: متابعة وإدارة مواقع الواب المطورة على مستوى الوحدة.

كما تولت تقديم بسطة عن برنامج الحكومة المفتوحة مشيرة إلى أنه منذ انضمام تونس لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، تم وضع وتنفيذ أربعة خطط عمل وطنية لشراكة الحكومة المفتوحة بالاعتماد على مقاربة تشاركية مع مختلف الهياكل العمومية ومختلف مكونات المجتمع المدني، مضيفة أنه يتم العمل حاليا على استكمال تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة للفترة 2021-2023. كما يتم العمل على إعداد خطة العمل الوطنية الخامسة التي تمّ الإعلان عن انطلاق مسار اعدادها بتاريخ 08 فيفري 2023 ومن المنتظر الانتهاء من اعدادها مع موفى شهر ديسمبر 2023.

كما بيّنت أنه تم اعداد استراتيجية وطنية للحكومة المفتوحة بإشراف وحدة الإدارة الالكترونية وبالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشيرة الى أن إعداد هذه الاستراتيجية يندرج في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة من شراكة الحكومة المفتوحة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع رؤية شمولية على المدى القصير والمتوسط والطويل وقابلة

للقياس لتدعيم إصلاحات الحكومة التونسية في المجال وسيتم عرضها للمصادقة من طرف الحكومة.

هذا، واستعرضت المديرة المكلفة بتسيير وحدة الإدارة الالكترونية جملة من المؤشرات والاحصائيات المتعلقة برقمنة الإدارة حيث أفادت أن تونس تتبوّأ مكانة مشرّفة بين الدول في هذا المجال وذلك من خلال المؤشرات العالمية التي تُقيّم مستوى جاهزية الدول لتقديم الخدمات على الخط (مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية: (E-government development index EGDI) ومؤشر المشاركة العمومية الرقمية). كما أفادت ان نسبة استعمال الخدمات الإدارية على الخط بلغت 18% ونسبة مدى معرفة المواطن بالخدمات على الخط بلغت 33.9 % وبلغت نسبة المواطنين الذين لهم هوية رقمية 13 %.

كما قدمت لمحة عن تحديات الرقمنة والمتمثلة في:

- تحديات تنظيمية: حوكمة مشاريع الحكومة الإلكترونية وتحديد الأدوار والمسؤوليات،
- تحديات تقنية: توفّر البنية التحتية التكنولوجية اللازمة وجاهزية الهياكل العمومية،
- تحديات مالية: توفّر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع (ميزانية الدولة، المساعدة الفنية، التعاون الثنائي، الشراكة بين القطاعين العام والخاص)،
- تحديات مرتبطة بإدارة التغيير: توفر موارد بشرية تصاحب التغيير وتمتلك التكنولوجيا وتتقن استعمالها.

ولدى تدخله، أفاد السيد خالد جهماني، المكلف بتسيير الهيئة العليا للطلب العمومي أن قطاع الشراء العمومي يمثل 12% من الناتج الداخلي الخام. ونظرا لأهميته تم رقمنة إجراءات الصفقات العمومية لضمان سرعة ومرونة إنجاز المشاريع العمومية معتبرا أن منظومة الشراء العمومي على الخط " TUNEPS " أداة فعالة لضمان مبدأ الشفافية ونزاهة إجراءات الشراءات والصفقات العمومية.

كما قدم جملة من المؤشرات حول النتائج المسجلة عبر منظومة الشراء العمومي على الخط خلال سنة 2022 وذلك كما يلي:

- الإعلان عن 8284 طلب عروض،
- تسجيل إرسال 27693 عرض على الخط بالنسبة لطلبات العروض،

- الإعلان عن 29910 استشارة على الخط بالنسبة للشراءات خارج إطار الصفقات العمومية

- تسجيل إرسال 103514عرض على الخط بالنسبة للشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،

- تسجيل 15500 مزوّد،

- تسجيل 1441 مشتري عمومي.

وفي ختام مداخلته، قدّم المكلف بتسيير الهيئة العليا للطلب العمومي أهم الإصلاحات التي تمّ ادخالها على منظومة الشراء العمومي على الخط والمتمثلة في:

- إعداد مخطط عمل يتضمن عديد المشاريع لتطوير البنية التحتية للمنظومة وتطوير خدماتها قصد ضمان نجاح عملية تعميم المنظومة وتم وضع التمويل اللازم لها بتخصيص هبات من المؤسسات الدولية على غرار البنك الإفريقي للتنمية والوكالة الكورية للتعاون الدولي.

- الإعلان في **12 ماي 2023** على الصيغة الجديدة لمنظومة الشراء العمومي على الخط بعد إتمام كافة الإجراءات اللازمة خاصة اختبار جودة طاقة تحمل المنظومة وتدقيق السلامة المعلوماتية وأخذ التدابير اللازمة لضمان إستمرارية تشغيل المنظومة. وتجدر الإشارة أن هذا المشروع تم تطويره بخبرات تونسية وباعتماد وسائل تكنولوجية حديثة ومفتوحة المصدر لضمان قابلية تطويره وتطويعه حسب حاجيات المستعملين وإنتظاراتهم ومتطلبات الإصلاحات الترتيبية.

- وضع بنية تحتية جديدة للمنظومة "plateforme de virtualisation" التي ستدخل حيز الاستغلال موفى شهر نوفمبر 2023 قصد تعزيز البنية التحتية وجعلها تستجيب لتزايد عدد للمستعملين وحاجياتهم.

- إتمام المشروع الخاص بتطوير خدمات المنظومة بإضافة تطبيقة الهاتف الجوال لمنظومة "TUNEPS" وتغيير نظام التشفير الخاص بالمنظومة لجعله مواكبا لكل التطورات التكنولوجية وسيدخل حيز الاستغلال موفى شهر نوفمبر 2023.

- وضع منظومة الضمانات المالية الإلكترونية التي تهدف إلى إعداد وإرسال إلكتروني للضمانات المالية الوقتية والنهائية ومختلف الضمانات المطلوبة في الصفقات العمومية من قبل كافة البنوك إلى منظومة الشراء العمومي على الخط.

- إتمام رقمنة الصفقات العمومية باستكمال إجراءات التصرف في خلاص أصحاب الصفقات على الخط بتطوير مشروع التصرف في الدفع الإلكتروني وذلك بالتعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال حيث يتم تمويل هذا المشروع من قبل البنك الإفريقي للتنمية ويهدف إلى التسريع في آجال معالجة إجراءات خلاص أصحاب الصفقات.

وفي نفس السياق أضافت السيدة سنيا بن سالم، رئيسة وحدة الشّراء العمومي على الخط أن الهيئة العليا للطلب العمومي تولت تأمين دورات تكوينية حول منظومة الشراء العمومي على الخط منذ سنة 2014 بهدف حسن استعمال المنظومة وتعزيز المهارات إضافة الى اعداد أدلّة إجراءات لجميع المستعملين منوّهة بالإشعاع المحلي والإقليمي لتونس في مجال الصفقات العمومية مشيرة ان 99% من الشراءات العمومية خلال فترة "كوفيد" مرت عبر منظومة الشراء العمومي على الخط "TUNEPS" . كما بيّنت أنه تم الانطلاق منذ شهر ماي 2023 في الاعداد لصيغة جديدة للمنظومة عبر الهاتف الجوال وسيتم الإعلان عنها في ديسمبر 2023.

إثر ذلك تطرقت السيدة اكرام بن زايد، مديرة بالمكتب المركزي للعلاقة مع المواطن الى المنظومة الإلكترونية للتفاعل والتواصل مع المواطن «ء-مواطن» والتي تمثل وسيلة اتصال بين المواطن والإدارة اذْ تمكّن المواطنين من تقديم عرائضهم وإشعاراتهم واقتراحاتهم على الخط وكذلك من الحصول على إرشادات حول مختلف الخدمات الإدارية.

كما أضافت أن هذه المنظومة انطلقت في 13 ديسمبر 2012 بإمضاء مذكّرة تفاهم بين الهيئة الكورية لمقاومة الفساد والحقوق المدنية ووزارة الحوكمة ومقاومة الفساد في مجال الحوكمة وتشريك المواطنين وقد مرّت بعدة مراحل من بينها فتح منظومة «ء-مواطن» للعموم والانطلاق الفعلي بتاريخ 23 مارس 2018 في استعمال المنظومة بـ 9 مواقع نموذجية من بينها رئاسة الحكومة ووزارات الصحة والشؤون الخارجية وذلك وصولا الى تعميم استعمال منظومة «ء-مواطن» بكافة مكاتب العلاقات مع المواطن سنة 2021 كما تواصل القيام بالدورات التكوينية سواء حضوريا أو عن بعد لفائدة مستعملي منظومة "ء-مواطن" بمكاتب العلاقات مع

المواطن خلال سنتي 2022 و2023 لدعم قدرات مستعمليها والقيام بالحملات التحسيسية لمزيد التعريف بمزايا المنظومة وحث المواطنين على استعمالها.

كما قدّم السيد سليم بن جراد، مدير عام الحوكمة والتوقي من الفساد المشاريع الرقمية المتعهّد بها والمتمثلة في المنصّة الخاصّة بخلايا الحوكمة وركن التبليغ بمنصّة "ء_مواطن". فبخصوص المنصّة، افاد الضيف انه تم إعدادها بالتعاون مع المجتمع المدني وهي تهدف الى تعزيز التواصل بين الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد مع مختلف رؤساء خلايا الحوكمة والإسهام في تبادل الخبرات بين مختلف رؤساء خلايا الحوكمة الجهوية والمركزية مع امتلاك قاعدة بيانات تجمع معلومات مفصّلة ومحيّنة عن المشاريع التي تقودها خلايا الحوكمة. وسيتم العمل كإحدى الخطوات المقبلة على تطوير المنصّة لتشمل كافّة خلايا الحوكمة (حاليا 60 مستخدم والحال أن عدد الخلايا في حدود 300). وفيما يتعلق بركن التبليغ بمنصّة "ء_مواطن"، بيّن ممثل رئاسة الحكومة ان الإدارة العامة للحوكمة والتوقّي من الفساد تتلقى العرائض عبر هذا الركن الذي انطلق العمل به منذ جويلية 2020 مشيرا الى تلقي حوالي 60 عريضة سنويا.

إثر ذلك تطرقت السيدة ألفة صولي ورتاني، المديرة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية والادارية الى مشروع دور الخدمات الرقمية وهي فضاءات قارة داخل مقر البلدية أو بجوارها تسدي خدمات مرقمنة كليا أو جزئيا وملائمة لحاجيات المتعاملين مع الإدارة بصفة عامة وحاجيات الفئات ذات الأولوية خاصة طبقا لجملة من الخاصيات ومن بين أهدافها تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية لهذه الخدمات.

كما تعرضت إلى مشروع المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة طبقا لاحكام الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020 المتعلق بإرساء مسار لمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة. إضافة الى مشروع تبسيط الخدمات الإدارية ذات الأولوية وفق مقاربة أحداث الحياة التي تنبني على نظرة شاملة للمسار الإداري منذ بدايته إلى الحصول على الخدمة الإدارية وتأخذ في الاعتبار أساسا التجربة الفعلية من وجهة نظر المتعامل مع الإدارة في كل مرحلة من مراحل الحصول على الخدمة لتحديد الصعوبات ومكامن التعقيد.

ولدى تدخلها أوضحت السيدة خولة العبيدي، مديرة المدرسة الوطنية للإدارة أنه تمّ ضبط 03 توجّهات استراتيجية رئيسية لتنفيذ خطّة العمل 2021-2025 للمدرسة الوطنية للإدارة في مجال التحوّل الرقمي تتمثّل أساسا في:

- ترسيخ الثقافة الرقمية لدى المتكونين بكافة مراحل التكوين بالمدرسة،
- إعادة هندسة الإجراءات الإدارية ورقمنتها إعتمادا على التكنولوجيات الرقمية،
- التطوير والتجديد والإبتكار والمشاريع الكبرى بالمدرسة.

وفي هذا الإطار بينت انه تم ادراج التحول الرقمي كأولوية من أولويات العمل بالمدرسة وذلك بالاعتماد على تكنولوجيات الاتصال والمعلومات والتطبيقات الرقمية لتطوير أساليب العمل وتطوير منظومة التكوين وتنمية القدرات. وتم المزج بين التكوين عن بعد والتكوين الحضوري في مختلف المسارات التكوينية وخاصة بالأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة وبمعهد القيادة الإدارية. كما تم إدراج وحدة تكوينية تعنى بـ "الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي " ضمن كافّة برامج مراحل التكوين الأساسي والتكوين المستمر وتنمية الكفاءات.

كما أشارت السيدة مديرة المدرسة الوطنية للإدارة الى وجود مشروع تعاون بين رئاسة الحكومة والمدرسة الوطنية للإدارة والوكالة الكورية الجنوبية للتعاون الدولي "KOICA" بخصوص رقمنة منظومة التكوين وإرساء منصة للتكوين على الخط لفائدة الأعوان العموميين وإحداث أستوديو للتسجيل السمعي البصري بمقر المدرسة. كما أضافت انه تمّ خلال سنة 2022 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التعاون الألماني، احداث مخبر التجديد في القطاع العامّ يُعنى بتقديم تصوّرات وحلول مبتكرة ومتجدّدة التي من شأنها المساهمة في دعم جودة ونجاعة السياسات العمومية وتحقيق الغايات المرجوة منها وكسب ثقة المعنيين بها وفقا لمقاربة تشاركية ومتعددة الأبعاد.

وفي ختام مداخلات ممثلي رئاسة الحكومة، تطرقت السيدة سامية الحنشي المديرة العامة بالهيئة العامة للوظيفة العمومية الى بورصة الحراك الوظيفي التي أُحدثت بمقتضى الأمر الحكومي عدد 315 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 والمتعلق بالحراك الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الجماعات المحلية والامر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية. وهي عبارة عن منصة الكترونية تمّكن الوزارات والمؤسسات العمومية ذات

الصبغة الإدارية والجماعات المحلية من نشر بلاغات تتعلق بالخطط الشاغرة وإجراءات وصيغ التنقل الوظيفي المتعلقة بها.

كما أفادت المديرة العامة بالهيئة العامة للوظيفة العمومية أنه سيتم إطلاق بورصة التنقل الوظيفي خلال شهريْ نوفمبر وديسمبر 2023. كما سيتم خلال سنة 2024 تنظيم ورشات إقليمية للتعريف بالنصوص الترتيبية والتحسيس بأهمية التنقل الوظيفي والتشجيع عليه إضافة الى التدريب على استعمال بورصة التنقل الوظيفي.

وفي تفاعلهم مع جملة المداخلات المقدمة، أكّد السادة النواب على أهمية رقمنة الخدمات الإدارية كوسيلة ضرورية لمحاربة الفساد واسترجاع ثقة المواطن في الإدارة وثمّنوا المجهودات المبذولة من قبل رئاسة الجمهورية في هذا المجال. وشدّدوا على ضرورة وضع خطة اتصالية وتكثيف الحملات التحسيسية والترويجية لتعريف المواطن بهذا الكم الهائل من الخدمات الموجودة على الخط بما يرفع من نسب الانخراط ويرسخ ثقافة الرقمنة خاصة في ظل ملاحظة نقص كبير في عدد المنخرطين في منظومة الهوية الرقمية. واقترحوا تنظيم يوم تحسيسي برلماني لدعوة أعضاء مجلس نواب الشعب للانخراط في برنامج الهوية الرقمية لمعاضدة مجهودات الحكومة لإنجاح هذا البرنامج.

كما تم التأكيد على ضرورة توفير التجهيزات اللازمة لكل الهياكل الإدارية لمواكبة التحول الرقمي وهو ما يقتضي تظافر مجهودات جميع مكونات المجتمع في هذا المجال حتى لا يفقد المواطن ثقته في الخدمات الرقمية المتوفرة وقد تم التساؤل في هذا الإطار على عدم استعمال بطاقة العلاج "لباس" التي تم استلامها منذ سنتين ولم يقع استعمالها الى الآن. وفي سياق آخر تم التساؤل حول مشروع تعميم دور الخدمات الرقمية على مختلف المناطق والدعوة الى تحديد سقف زمني لذلك على اعتبار ان عديد المعتمديات لا تتوفر فيها دار خدمات رقمية.

كما استفسر أعضاء اللجنة عن مدى قدرة البنية التحتية الحالية على رفع تحديات الرقمنة مشيرين في هذا المجال الى تعدد الإشكاليات المتعلقة بمنظومة الشراء العمومي على الخط " TUNEPS "وخاصة منها ضعف سعة تدفق شبكة الانترنات التي أصبحت عنصرا معرقلا لعمل الإدارة وكذلك عدم حصول بعض المسؤولين على المستوى الجهوي من شهادة المصادقة الالكترونية "Clé tuneps" مما يعطّل مختلف مراحل انجاز الصفقات العمومية. وتبعا لذلك تم التأكيد على ضرورة مراجعة المنظومة وتطويرها.

هذا، وتساءل السادة أعضاء اللجنة عن مدى تقدم انجاز مشروعيْ الأرشيف الالكتروني والامضاء الالكتروني وعن امكانية مراجعة الامر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية والأوامر المنقحة له لحلحلة جملة الإشكاليات المطروحة في هذا المجال.

كما تم التطرق الى مسألة مقاومة الفساد وذلك بطلب الاستيضاح حول استراتيجية الدولة في مجال التبليغ عن الفساد وعن قدرة التطبيقات والمنظومات المتوفرة حاليا على تعويض وقتي أو جزئي لمهام وصلاحيات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تم غلق جميع مقراتها مع التشديد على ضرورة توفير كل الضمانات الكفيلة بحماية المبلغين وكذلك حماية وتأمين الملفات المتعلقة بالفساد.

وفي سياق آخر أكد السادة النواب على الاستفادة من الرقمنة لتبسيط الاستثمار وبعث المشاريع التنموية وعلى ضرورة مراجعة الإجراءات المُتّبعة في اتجاه إلغاء جملة من الوثائق التي يمكن تبادها بين الإدارات في إطار الترابط البيني. كما تم التساؤل حول مدى تطبيق أحكام المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلّق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

كما تم اقتراح القيام بزيارات ميدانية لمختلف هياكل رئاسة الحكومة ذات العلاقة بالرقمنة وتحديث الخدمات للتعرّف على التطبيقات الموجودة على عين المكان والاطلاع الى المعوقات التي تحول دون تطويرها بما يمّكن نواب الشعب من المساهمة تشريعيا في تجاوزها.

وفي معرض اجاباتهم أكّد ممثلو رئاسة الحكومة استعدادهم للتعاون والتنسيق مع الوظيفة التشريعية لتجاوز كل الإشكاليات المطروحة. كما بيّنوا وجود خطة اتصالية خاصة بكل مشروع قصد التعريف بها لضمان انخراط المواطنين صلبها مع الإقرار بضرورة العمل على تحسينها. وبالنسبة لتوفر التجهيزات، اوضحوا ان مستوى جاهزية الإدارات العمومية للرقمنة متفاوت ويتم العمل على توفيرها تدريجيا لارتباط ذلك بالموارد المالية والبشرية.

وبالنسبة لإجراءات الاستثمار فقد أشار الضيوف الى وجود برنامج في الغرض يتم اعداده بالتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار والمجتمع المدني واعتبروا ان تعدد الهياكل المتدخلة في هذا المجال من شانه ان يعطل انجاز هذا المشروع. اما عن فتح البيانات فقد أكدوا ان ذلك يتم بصفة تدريجية لضمان السلامة المعلوماتية والجودة المطلوبة.

وحول منظومة الشراء العمومي على الخط" TUNEPS" افاد ممثلو رئاسة الحكومة انه تم اعتمادها تدريجيا في بعض المواقع الخاصة على غرار الشركة الوطنية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الى أن تم تعميمها على مختلف الوزارات والمؤسسات العمومية مع اكسابها الطابع الاجباري وذلك بداية من سنة 2018. كما تم الإقرار بوجود صعوبات مرتبطة بالبنية التحتية وبسعة تدفق الانترنات والتأكيد على انه تم ادخال جملة من التحسينات على المنظومة التي يتم العمل بها حاليا في صيغتها الثانية "TUNEPS 2".

وبخصوص مدى تطبيق أحكام المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المذكور آنفا في علاقة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، تمت الإشارة الى أنه بهدف التسريع في انجاز المشاريع فقد تم اعفاء الصفقات العمومية الممولة من قبل الهيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية من الرقابة المسبقة للجان مراقبة الصفقات العمومية والاقتصار على آلية الرقابة اللاحقة. كما تمت الإشارة الى ان البُطء المُلاحظ في انجاز عدد من المشاريع سببه الرئيسي قلّة الموارد المالية.

وعن دور الخدمات الرقمية، تم الإقرار بوجود نقص في عددها وذلك يعود الى قلّة الموارد البشرية الناتج عن المنع من الانتداب وسيتم العمل على تقييمها في اتجاه مزيد تقريب الخدمات الى المناطق الداخلية البعيدة على مركز الولاية لان الاشكال ليس مطروحا على مستوى مراكز الولايات.

قرار اللجنة:

- برمجة جلسة يوم الخميس 09 نوفمبر 2023 بداية من الساعة الحادية عشرة (11) صباحا للاستماع الى ممثلي شركتيْ "أورنج" و "أوريدو" في إطار مواصلة النظر في تقريريْ الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتيْ 2020 و2021.

رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
رضا دلاعي	**مراد الخزامي**